يشير التفتازاني في قول العضد باستعارة الفعل باعتبار
النسبة المبني على دخولها فيه وسيأتي لكنه في شرح لشيخنا ان
الحق عدم دخولها فيه لكن لا يقال يبطل الدليل المذكور لانا (وهو على العدوي هـ)
نقول الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل او نائبه مطلقا سوا (الاستعارة في الفعل تبعية هـ)
قلنا انها داخلة في مفهومه او خارجة عنه كما ذكره شيخنا وغيره قال
شيخنا واذا كانت ملحوظة فيه فهو غير مستقل بنفسه استقلالا تاما
علي التحقيق خلافا لظاهر كلام بعض النحاة اه على ان في كون الحق عدم
دخولها في مفهومه نظر فان قلت مقتضى كون معنى الفعل غير
مستقل بالمفهومية ان لا يصح جعله مسندا ومحكوما به اذ ما لا يستقل
بالمفهومية لا يلاحظ قصدا وبالذات حتى يصح الحكم به قلت
جعله مسندا ومحكوما به انما هو باعتبار جزئه فقط اعني الحدث
كما صرح به السيد وغيره فان قلت هلا صح جعله مسندا اليه
ومحكوما عليه باعتبار جزئه المذكور قلت وضع هذا الجزء على
ان يسند الى شيء اخر فلو جعل مسندا اليه لكان فيه خروج عن
وضعه كما صرح به الهروي والسمرقندي وغيرهما فان قلت
هلا صح ذلك باعتبار الزمان قلت وضع الزمان في الفعل على وجه
كونه ظرفا للحدث فلو لوحظ بخصوصه وحكم عليه كان خروجا عن وضعه
فتامل واما في اسم الفعل فلما سبق في الفعل لانه اسم له ومفيد لمعناه
واما في الحرف والاسم المبهم فلعدم استقلال معناهما
بالمفهومية ايض كما سياتي بيانه في فصليهما واما في المشتق
فلانه وان كان معناه مستقلا بالمفهومية وصالحا لان يقع محكوما عليه
كما في السيد لانفهام طرفي نسبته منه وهما الذات والحدث فالمقصود
الاهم فيها هو المعنى القائم بالذات اعني الحدث لا نفس الذات كما
هو ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان
يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب
ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات هذا ما ارتضاه السعد في توجيه
تبعية استعارة المشتق ووافقه السيد فقال واما الصفات واسما الزمان

والمكان

والمكان والالة فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره يعني
الشيخ التفتازاني وتفصيله ان تلك الصفات انما تدل على ذوات
مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك
الذوات المبهمة مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح وجه شبه
في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور
ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية واما
اسما الزمان والمكان والالة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبار
ما الا ان المقصود الاصلي منها ايض معاني مصادرها الواقعة
فيها او بها فتكون الاستعارة فيها تبعا لها ايض ولو قصد التشبيه
والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة
على انفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل
واخواته وبين اسم المكان واخويه فانها بعد اشتراكها في كونها
مشتقة وفي ان المقصود الاهم منها هو المعنى المصدري وفي كون
الاستعارة فيها تبعية افترقت في ان الصفة لا تدل على تعيين الذات
اصلا فان معنى قائم شيء ما او ذات ما له القيام وهذا
امر غير متحصل اصلا اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه به ويجريه
عليه لينتهي عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل حقها
ان تقع جارية على غيرها وان اسم المكان يدل على تعيين الذات
باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لا شيء ما او ذات
ما فيه القيام فلذلك صلح لان تجري عليه الصفات ولم يصلح لان يكون
صفة للغير وكان في عداد الاسماء لا الصفات اه اقول كل من
كون الذات التي تدل عليها الصفات مبهمة غير مشتهرة بما يصلح وجه
شبه وكون المقصود الاصلي منها معاني مصادرها يصلح وجها
لكون الاستعارة فيها تبعية وناقش الهروي السيد في قوله وهذا
امر غير متحصل اصلا اذا لاحظه العقل الخ فقال فيه بحث اذ يجوز
ان يقال ذات مبهمة حادثة فتورد للذات المبهمة صفة اللهم الا ان
يقال في الوصف هناك ترك الاولى وبما هو حقه تامل اه وستسمع في

Copyright © King Saud University 1957

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)